

السادات يكسر «الأحادية الانتخابية»:

مرشح محتمل في مواجهة السيسي

بعد الحكم الصادر بحق الناشط الحقوقي خالد علي والذي قد يمنعه من الترشح إلى الانتخابات الرئاسية، مثلت تصريحات النائب محمد أنور السادات عن احتمال ترشحه خرقاً وحيداً في المشهد الأحادي المتوقع في الاستحقاق الذي ستشهده مصر في أيار / مايو المقبل

القاهرة - جلال خيرت

بإعلان النائب السابق محمد أنور السادات دراسته الترشح إلى الانتخابات الرئاسية وحسم موقفه الشهر الجاري، قد يكون ابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات هو المرشح الجدي الوحيد لمواجهة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاستحقاق المقبل.

وإن كان السادات يعتمد على تاريخ عائلته ومقدراته المالية لتمويل جزء من حملته الانتخابية، تبقى أمامه عقبة تمويل حملة انتخابية في مختلف أنحاء الدولة المصرية، الأمر الذي ليس باليسير في ظل عدم امتلاكه وامتلاك الحزب الذي يترأسه فروعاً في جميع المحافظات كغالبية الأحزاب الصغيرة.

فرصة السادات القوية في الترشح مرتبطة برئاسته حزب «الإصلاح والتنمية»، وخبرته في البرلمان

ستجعل لديه القدرة على جمع 20 توقيماً من النواب وربما جمع الـ 25 ألف توكيل من 15 محافظة، وهو رقم وإن كان صغيراً على البلد الذي تجاوز تعداد سكانه 104 ملايين نسمة، سيكون رسالة أقوى بكثير من توقيعات النواب، خصوصاً أن العشرين نائباً يمكن ضمان توقيعاتهم بسهولة من نواب المعارضة.

وصحيح أن البرلمان السابق أسقطت عضويته من البرلمان بموافقة غالبية النواب بعد اتهامه بتسريب قانون الجمعيات الأهلية إلى السفارات الأجنبية قبل إقراره، إلا أنه يمتلك شبكة علاقات قوية قد تجعل منه مرشحاً للمعارضة المصرية.

يدرك السادات صعوبة المنافسة على أرضية غير متكافئة مع السيسي في الانتخابات. صعوبة ليست مرتبطة فقط بالتأييد البرلماني ودعم أجهزة الدولة وحتى القضاة الذين سيشرفون على الانتخابات والذين لا يزالون داعمين بقوة للسيسي، ولكن أيضاً بقدرته على الوصول إلى الناخبين في مختلف المحافظات. ومتوقع أنه سيواجه تعديماً إعلامياً متعمداً، خصوصاً أن الإعلام المصري بمجممله بات مهيمناً عليه من قبل السلطات الحالية، ويصعب إيجاد منبر على مسافة من الرئاسة.

استعان السادات بمجموعة من الشباب لكتابة برنامجه الانتخابي لعرضه على المواطنين. وتطرق البرنامج إلى السياسة والاقتصاد والمشاكل الملحة التي تمر بها مصر، وكذلك إلى أزمة سد النهضة وأزمات العمال والأجور والرواتب. وناقش المديونيات وكيفية سدادها في السنوات المقبلة، وإصلاح ما

أفسده الاقتراض الخارجي خلال حكم السيسي، كما تطرق إلى أحقية العمل النقابي وممارسة العمال لدورهم، وأكد ضرورة تطبيق دولة

لدى السادات علاقات واسعة مع جمعيات في الخارج ومع السفارات الأوروبية في القاهرة

العدالة والقانون على أي شخص. ويشير الرجل إلى أنه يمتلك رؤية سياسية للإصلاح، ومع أنه لا يعتمد فيها على معرفته الشخصية واحتكاكه بالمواطنين في الشارع، إلا أنها رؤية قائمة على تواصل مع قيادات سياسية وحزبية عديدة وخبراء غالبيتهم يرون في استمرار نظام السيسي خطراً على الدولة المصرية من دون معارضة.



يدرك السادات صعوبة المنافسة على أرضية غير متكافئة مع السيسي (من الوب)

كذلك، يدرك السادات صعوبة المنافسة وربما استحالة الفوز، وهو ما لم يعلنه في تصريحاته في الأيام الماضية. لكن السياسي المصري استطاع أن يوجه رسالة مفادها أن المنافسة ستظل موجودة؛ فالنائب الذي اعترض خلال وجوده في البرلمان على شراء سيارات مصفحة لرئيس البرلمان وكحلييه بقيمة مليار جنيه، يدعو إلى مزيد من التشفير في أجهزة الدولة المختلفة، مستفيداً من خلفية اطلاعه على ملفات الدولة كنائب برلماني لدورات عدة. وهو يجيد فهم لغة الموازنة، وقد استطاع إعادة هيكلة الميزانية وكشف الجوانب السرية فيها.

صحيح أن كثيرين يعتبرون المنافسة محسومة لمصلحة السيسي، بمن فيهم السادات نفسه، لكنه يريد تأكيد انتهاء زمن نسبة الـ 96% في الانتخابات الرئاسية التي حصل عليها السيسي في انتخابات 2014، وتأكيد أن المعارضة في الشارع باتت تزيد على 20% على الأقل، وأن سياسات الرئيس لم تعد ترضي جميع المصريين.

وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى الخارجي، لدى السادات علاقات واسعة مع جمعيات أهلية في الخارج عبر الجمعية التي يديرها، ولديه علاقات جيدة مع السفارات الأوروبية المختلفة الموجودة في القاهرة.

يبقى قرار السادات النهائي رهن الضمانات التي ستقدمها الهيئة الوطنية للانتخابات التي أسند إليها الدستور الإشراف على الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى اختبار المناخ السياسي وحيادية الإعلام، وهي عوامل قد تدفعه في النهاية إلى العدول عن قراره وعدم خوض السباق.

اسبانيا

مدريد تعتذر عن الشغب وتهدد بالتدخل في «الوقت المناسب»

لم يشكك اعتذار مدريد عن عنف الشرطة تجاه مقترعي الاستفتاء الكاتالوني أي خرق في جدار الأزمة الإسبانية. في «الإقليم» ماض في جلسة برلمانه بعد غد الاثنين. رغم كل محاولات الردع القانونية والسياسية التي تعمل عليها الحكومة المركزية

تضرب كاتالونيا بعد غد موعداً مع إعلان الاستقلال في جلسة لبرلمان الإقليم. جلسة لا تزال مدريد تحاول بكل الطرق إيقافها بعد قرار المحكمة الدستورية تعليقها، وتأكيد رئيس الوزراء ماريانو راخوي أن حكومته «ستدخل في الوقت المناسب لحماية وحدة البلاد». هذه المحاولات وصلت إلى حد تحذيرات من المحكمة نفسها إلى رئيسة برلمان كاتالونيا، كارمي فوركاديل، من

أنها ستعرض «للتتع الجناي إذا تجاهلت القرار». لكن المسؤول عن الشؤون الخارجية في «الإقليم»، رافول روميغا، أكد أن «البرلمان سيجتمع الاثنين المقبل في تحدٍ لحملة قانونية ضد الانفصال عن إسبانيا».

وأكد روميغا، أمس، خلال حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن «البرلمان سيتخذ قراراً بشأن الاستقلال وسيناقش وسيجتمع... وسيكون هناك حوار وهذا مهم»، لافتاً إلى أنه ينبغي حل الأزمة الحاصلة في البلاد «بالأساليب السياسية لا القضائية».

وفيما استدعت المحكمة الوطنية في مدريد، أمس، قائد شرطة كاتالونيا، جوزيب لويس ترابيرو، ورئيسي الحركتين الانفصاليين الرئيسيين للممثل أمام القضاء بتهمة «التحريض على الفتنة»، أفادت مصادر إسبانية لوكالة «فرانس برس» بأن «هذه الخطوة تهدد بتصعيد التوتر بين الحكومة والسلطات الانفصالية».

وفي محاولة لتهدئة الأوضاع والسير باتجاه المصالحة مع الإقليم، اعتذرت الحكومة الإسبانية أمس عن الاشتباكات التي حدثت نهار

الاستفتاء على لسان ممثل الحكومة الرسمي في كاتالونيا، إنريك ميلو، الذي عبّر عن أسفه حيال تعامل الشرطة العنيف مع المحتجين الذين

البرلمان الكاتالوني سيجتمع الاثنين المقبل في تحدٍ لحملة قانونية ضد



استدعت المحكمة كاتالونيا ورئيسي حركتين انفصاليين للمثول أمام القضاء (أ ف ب)

كانوا يحاولون الإدلاء بأصواتهم. وقال ميلو في مقابلة تلفزيونية إنه «حين أرى هذه الصور وحين أعرف أن هناك أناساً تعرضوا للضرب... فلا يمكنني إلا أن أعبّر عن أسفي لذلك واعتذر نيابة عن الضباط الذين تدخلوا».

على الصعيد الاقتصادي، ونتيجة للفوضى التي عمّت البلاد في الفترة الأخيرة، سيطر التوتر على المستثمرين الأجانب والشركات العالمية التي تتخذ من برشلونة مقراً لها، حيث ازدادت حالة القلق بعد الإعلان عن تجميد العديد من المشاريع، وسعي بعض الشركات المالية إلى نقل مقرها من المدينة.

وقالت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية في تقرير لها إن «كمية الأموال التي سحبها المستثمرون من سوق المال الإسباني خلال الأسبوع الماضي، هي الأكبر منذ تشرين الثاني عام 2014»، مشيرة إلى أن «الصناديق الأجنبية المستثمرة في البورصة الإسبانية سحبت نحو 229 مليون دولار من سوق الأسهم. كما خسر مصرفان من بين أكبر المصارف في إسبانيا حوالي 3 مليارات يورو منذ بداية الأزمة». وبحسب الصحيفة، فإن ثاني أكبر المصارف في إسبانيا

(بانكو دي ساباديل) ومصرفاً آخر (كاباكس بنك) قررا نقل مقرهما خارج برشلونة.

في موازاة ذلك، قالت صحيفة «البياس» الإسبانية، إن «حكومة مدريد سهلت للشركات المالية الانتقال من برشلونة إلى مدن أخرى»، مؤكدة أنه «حسب مؤشرات البورصة، هبطت قيمة السندات الكاتالونية خلال الأسبوع حوالى 2,36%».

وكان وزير الاقتصاد الإسباني، لويس دي غويندوس، قد صرح بأن «الاستثمارات في كاتالونيا أصيبت بالشلل، إذ تم تجميد خطة بيع حصة بنسبة 7% من مصرف (بانكيا) الذي تملكه الحكومة المحلية للإقليم». وأضاف في لقاء مع «رويترز» أول من أمس، أنه «مقتنع بأن المستثمرين الأجانب أو المحليين لن يضعوا أموالاً في أي مشروع استثماري قبل أن تحل هذه الأزمة». وأكد أنه «حتى الآن، ليس هناك أي تداعيات للأزمة على الاقتصاد الإسباني، وأن البيانات الأولية إيجابية وتشير إلى أن الاقتصاد يحقق نسبة نمو قوية... لكن هناك قلق كبير بين المستثمرين من أزمة كاتالونيا».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)